
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الفصل العشرون

الغرب الإسلامي بين البحث التاريخي العربي والغربي

عز الدين جسّوس

مقدمة

ما فتئت نداءات تصدر من حين إلى آخر مطالِبة بإعادة كتابة التاريخ الإسلامي وفق مناهج جديدة ورؤى خاصة، بالاعتماد على ما تم التوصل إليه من مصادر لم تكن متاحة من قبل، واستعمال المناهج التاريخية، والابتعاد عما توصلت إليه حركة الاستشراق في جوانب كثيرة وعن تأثيراتها في البحث العلمي في هذا الميدان؛ فالتاريخ الإسلامي بوجه عام، وتاريخ الغرب الإسلامي بوجه خاص، مر بكثير من التغيرات كان لها نصيب في صوغ الإنتاج المعرفي والمساهمة فيه، فكان التحول الذي طرأ على العالم الإسلامي، من الريادة إلى التقهقر والانحطاط والانغلاق ثم التبعية. وتلا ذلك ما عاناه العالم الإسلامي من الحركة الاستعمارية التي ما انفكت تؤثر في جميع الميادين في المجتمعات والدول العربية الإسلامية بعد استقلالها. وقد صاحب كلَّ مرحلة من هذه المراحل إنتاج علمي وفكري يرتبط بكل وضع من الأوضاع، من ريادة وتقهقر وانغلاق وتبعية واستعمار واستقلال.

جاءت الكتابات في العالم العربي في ما بعد المرحلة الاستعمارية متأثرة بالكتابات الغربية الاستشراقية التي تزامنت مع الحركة الاستعمارية ومهدت لها ورافقتها. وأحدثت الكتابات الغربية الاستشراقية وما تلاها في العالم الغربي

تراكمًا إبيستمولوجيًا أضحى أهل الدار يعتمدونه ضرورة علمية في ما ينتجونه من بحث علمي. لذلك، ينعدم وجود دراسة عربية تخلو من الرجوع إلى الدراسات الغربية إما باعتماد أفكارها وتوجهاتها وإما بمناقشتها وانتقادها وإظهار مواطن الخلل فيها بسبب الأيديولوجيات الاستعمارية والاستعلائية التي أسست عليها[1]. واستطاع الوسط العلمي العربي ببحوثه أن يجعل لنفسه مكانة في البحث التاريخي باستعمال المناهج الحديثة، فأضحت له مكانة خاصة لا محيد عنها عند الباحثين في هذا الميدان، على صُعُد نشر المخطوطات وتحقيق المعلومات وتقديم القراءات والتفسيرات الجديدة وتناول موضوعات متنوعة وأصيلة. غير أن هذا الإنتاج وهذا التطور نادرًا ما يعتمدهما الباحثون الغربيون، ونادرًا ما يطلعون عليهما، على الرغم من أن البحث العلمي يتطلب ذلك، ما يساهم في تطور الدراسات وآلياتها. لذلك، يبقى التواصل في هذا الميدان من جانب واحد. وهذا ما ينقص من دون شك ما توصلت إليه البحوث الغربية التي كان لها سبق في هذا المجال.

إن الغرض من هذا العمل عقد مقارنة بين طريقتين للبحث في تاريخ الغرب الإسلامي. وثمّة طريقتان للتعامل مع المصادر والدراسات الحديثة وتأثير ذلك في المعلومات المقدمة، مع التركيز على الدرجة التي بلغها البحث العلمي في تاريخ الغرب الإسلامي. وأظن أن هذه الإشارة ضرورية، لأن تناول مثل هذا الموضوع يمس ميول بعض الباحثين العرب والغربيين ومواقفهم، وربما يثير فيهم بعض الانفعالات بسبب ما يمكن أن يجدوه في أنفسهم[2]. وفي تناول هذا الموضوع، جرى التركيز أساسًا على طبيعة الموضوعات التي وقع عليها الاختيار، من حيث الجدة والأصالة والنظر في المصادر والدراسات الحديثة المعتمدة، ما

---

(1) حاول أن يجعل فرقًا بين الدراسات التي كُتبت زمن الحقبة الاستعمارية، وتلك التي كُتبت بعدها، إلا أن واقع الدراسات الغربية ما زال ينتج بحوثًا تؤسس على الأفكار الاستعمارية، مع وجود دراسات تغلب عليها التوجهات العلمية في البحث، وهو ما سنقف عليه في هذه الدراسة. انظر:
Thomas Brisson, «Décoloniser l'orientalisme?: Les études arabes françaises face aux décolonisations,» *Revue d'Histoire des Sciences Humaines*, vo. 2, no. 24 (2011), pp. 105-129.

(2) أذكّر بالردود التي أحدثها أنور عبد الملك عن «أزمة الاستشراق» (L’Orientalisme en crise) عام 1963 في مجلة *Diogène*، وتلك التي أثارها إدوارد سعيد في عام 1978 عندما أصدر كتابه **الاستشراق** ولم يتوقف الأمر لغاية وقتنا هذا. انظر: Thomas Brisson, «La Critique arabe de l’orientalisme en France et aux Etats unis: Lieux, temporalités et modalités d'une relecture,» *Revue d'anthropologie des connaissances*, vol. 2, no. 3 (2008), pp. 505-521.

يؤثر في المعلومات المستعملة والمعلومات المقدمة والنتائج التي تم التوصل إليها، مع النظر إلى هيكلة الموضوع والمحاور التي تتناولها الدراسة. هذه الطريقة مكّنتنا من التوصل إلى معلومات مهمة عن العلاقة بين الدراسات العربية والغربية عن الغرب الإسلامي، بعيدًا عن مدح حركة الاستشراق وما أنتجته أو انتقادهما، وتجنَّبنا قراءة الدراسات وتقديم تقارير عنها ومقارنة بعضها ببعض، لأن المقام لا يسمح بذلك.

أولًا: النماذج المعتمدة

بين البحوث الكثيرة التي أُنجزت عن الغرب الإسلامي، وقع الاختيار على بعض ما كُتب زمن المرابطين والموحدين. وكان التركيز على اختيار الدراسات الغربية الفرنسية، لاهتمامها بتاريخ المغرب وسبقها في ذلك. واعتمدنا ترتيب الدراسات كرونولوجيًا بحسب تاريخ النشر أو تاريخ المناقشة، لأن هذا الترتيب يساعد على فهم جانب من العلاقة التي تربط بين البحوث من ناحية اعتماد اللاحق على السابق:

Bosch Vila Jacinto, *Los Almoràvides* (Edicion facsimil, 1956 and 1990).

حسن أحمد محمود، **قيام دولة المرابطين: صفحة مشرفة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1957).

Dominique Urvoy, *Le Monde des ulémas andalous du V/XI siècle* (Genève: Librairie Droz, 1978).

عمر بنحمادي، «الفقهاء في عصر المرابطين»، رسالة مرقونة، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1986، 2 ج.

Vincent Lagardère, *Les Almoravides jusqu'au règne de Yusuf b. Tashfin (1039-1106)* (Paris: L'Harmattan, 1989).

_______, *Les Almoravides et Le Djihad Andalou (1106-1143)* (Paris/Montreal: L'Harmattan, 1998).

إبراهيم القادري بوتشيش، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع – الذهنيات – الأولياء** (بيروت: دار الطليعة، 1993).

________، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس في خلال عصر المرابطين** (بيروت: دار الطليعة، 1998).

عبد الإله بنمليح، **الرق في بلاد المغرب والأندلس** (بيروت: دار الانتشار العربي، 2004).

– أصدر خاسينتو بوش فيلا (I. B. Vila) في عام 1956 دراسته عن المرابطين، ولعلها كانت من أقدم المؤلفات الحديثة عن الدولة المرابطية. وقد اعتمد فيها 31 مصدرًا مطبوعًا، في وقت لم ينشر فيه كثير من المصادر، و59 دراسة غربية، ودراستين عربيتين بلغات أوروبية. قدم صورة عامة عن المرابطين مركّزًا على تاريخهم السياسي، إلا أنه لم يعتمد على أي مصدر مخطوط.

– نشر حسن أحمد محمود في عام 1957 مؤلَّفه عن المرابطين في وقت لم يكن كثير من المصادر قد نُشر. وأشار الباحث إلى الأمر في مقدمته، واستند إلى ما عُرف آنذاك من مصادر عن المرابطين، من قبيل **الذخيرة** لابن بسام، ولم تكن قد نُشرت بكاملها آنئذ. كما أنه اعتمد مخطوطات «ترتيب المدارك» و«الغنية» للقاضي عياض، وكذلك «المطرب في أشعار أهل المغرب»، وكتاب **التشوف** للتادلي. و«مذكرات عبد الله بن بلقين»، حاكم غرناطة وأحد ملوك الطوائف. كما أنه اعتمد مصادر طُبعت طباعة حجرية، مثل **الأزهار العاطرة الأنفاس** للكتاني و**السعادة الأبدية** لابن الموقت، إضافة إلى دواوين الأشعار المعاصرة للمرابطين، مثل ديوان ابن خفاجة وديوان بن حمديس، فكان ما اعتمده أكثر مما استند إليه فيلا، غير أنه لم يكن على علم به، بسبب تزامن نشر كلا المؤلفين. وقد كتب حسن محمود مقدمته في عام 1956.

يظهر من اللائحة التي تضم 81 مصدرًا، تنوع مصادر البحث وحرص الباحث على تتبّع أخبار المرابطين. أما في الدراسات الحديثة، فكان أول شيء أشار إليه في الصفحة الأولى هو سبق الدراسات الغربية الاستشراقية الفرنسية في تناول تاريخ المغرب والكشف عن جوانبه، مع نشره بعض المخطوطات في زمن قلَّت فيه الدراسات العربية عن الغرب الإسلامي. وساقته ضرورة البحث العلمي وقواعده إلى استعمال 72 دراسة استشراقية غربية ذات علاقة بالبحث من قريب أو من بعيد، ممّا كان قد نُشر آنئذ بالفرنسية أو الإنكليزية أو الإسبانية. ويظهر

من هذا التنوع أن الباحث كان يرمي إلى أن يجعل لبحثه أصالة بين ما نُشر عن المرابطين. وقد أفلح في ذلك فأضحى كتابه مرجعًا أساسًا لكل من يطرق باب الغرب الإسلامي زمن المرابطين.

في عام 1978، أصدر دومنيك أورفُو (D. Urvoy) كتاب *Le monde des ulémas andalous du V/XIII siècle* (عالَم علماء الأندلس في القرن 5هـ/ 13م)، وهو دراسة اجتماعية عن علماء الأندلس، من فقهاء وغيرهم . وللكتاب هذا تميز منهجي خاص؛ إذ استعمل صاحبه مناهج العلوم الاجتماعية، من إحصاء وبيانات ذات أشكال هندسية في العلاقة بين المجموعات في دراسة هذه الفئة من المجتمع الأندلسي. وعلى الرغم من إعلانه في المقدمة أن ما قام به ليس له طابع تاريخي لأنه يحصر نفسه في مصادر محددة التي طبق عليها مناهج العلوم الاجتماعية، فإن البحث في حد ذاته له تلك الصبغة التاريخية. واعتمد أورفو 24 مصدرًا و71 دراسة غربية و8 دراسات عربية باللغات الأوروبية، منها دراستان باللغة العربية. وكان اعتماد الباحث أساسًا في عمله على كتاب **الصلة** لابن بشكوال و**التكملة** لابن الأبار. وعلى الرغم من المنهج المتبع والمعلَن، فإن الدراسة تنقصها مصادر كثيرة يمكنها إضافة كثير إلى البحث الذي طبق فيه الباحث المناهج الحديثة في دراسة تاريخ الغرب الإسلامي، وهو ما قلَّ نظيره في الدراسات الغربية، ويمنح البحث ميزة خاصة في ميدان البحث العلمي.

وفي عام 1987، أنجز عمر بن حمادي دراسة بعنوان: «الفقهاء في عصر المرابطين»، وهي رسالة في جزأين، قُدِّمت إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تونس. ويتقاطع ما نشره أورفو مع هذه الدراسة، لأن ما قدمه بن حمادي أعم وأشمل، ويتناول الفقهاء وما له علاقة بهم اجتماعيًا وسياسيًا وعلميًا، وفي الميادين التي أثروا فيها. ولم يغفل بن حمادي دراسة أورفو بل اعتمدها وناقش أفكارها. كما أنه اعتمد على 82 دراسة غربية، جمع فيها ما كتبه الغربيون عن الغرب الإسلامي حتى الثمانينيات، تاريخ كتابته البحث، منها ما هو مترجَم إلى اللغة العربية، و34 دراسة عربية كُتبت باللغة الفرنسة. أما المصادر، فجاءت وافرة، واعتمد 104 منها ثلاثة مخطوطات: **الأولى** لأبي عبد الله محمد الإلبيري: «النكت والأمالي في الرد على الغزالي»، و**الثانية** للسلفي «معجم السفر»، و**الثالثة** لابن عسكر «الإكمال والإتمام في صلة الأعلام بمجالس الإعلام من أهل مالقة الكرام».

ولم يترك الباحث أي برنامج من البرامج أو أي فهرسة من الفهارس المعروفة ولا مصدرًا من مصادر التراجم إلا واعتمده. ولذلك جاء مؤلَّفه أشمل مما كتبه أورفو. في عام 1989، نشر لاغارديريه مؤلَّفه عن المرابطين تحت عنوان *Les Almoravides jusqu'au règne de Yusuf b. Tashfin* (1039-1106) (المرابطون إلى غاية حكم يوسف بن تاشفين (1039–1106))، تناول فيه الموضوع ذاته لمؤلَّف محمود، غير أن ما يثير الانتباه في كتابه هو لائحة البيبليوغرافيا من مصادر ودراسات حديثة؛ إذ إنها لا تتضمن أي مخطوط، مع أن مجموعة من المخطوطات كانت قد عُرفت آنئذ، من قبيل: «نوازل ابن الحاج» و«نوازل ابن سهل» و«الأحكام الكبرى» و«فتاوى ابن رشد»، وجميع أصحاب المخطوطات تلك عاصروا المرابطين. ولم يعتمد الباحث «ترتيب المدارك» و«الغنية» للقاضي عياض، ولا أيًا من دواوين الشعر لابن خفاجة أو ابن حمديس مما كان قد اعتمده محمود عام 1957. وكان في الإمكان أن تكون مصادره في زمنه أكثر مما جعله في اللائحة، فلم يعتمد إلا 33 مصدرًا؛ فبعد مضي 32 عامًا على ما كتبه محمود، كان في إمكان لاغارديريه أن يعتمد مصادر أكثر من سابقه. لذلك، جاءت المصادر التي استعملها ناقصة، غير أنه اعتمد ثلاثة مصادر مسيحية. أما من الدراسات الحديثة، فاعتمد 124 دراسة غربية، بينما لم يثبت فيها إلا أربع دراسات عربية: **الأولى** كانت رسالة دكتوراه عن المرابطين في المغرب قدمها .H.M (ربما المقصود: هـ. م. أو ح. م. محمود) عام 1953، و**الثانية** مقالة لمراد علي عن عبد المومن بن علي الكومي نُشرت في عام 1957 في حوليات كلية الآداب في الجزائر، و**الثالثة** كتاب عبد الهادي شعيرة عن المرابطين وتاريخهم السياسي، مع أن هذا المؤلَّف لا يتضمن أي هوامش، وبالتالي يصعب إدراجه ضمن الدراسات التاريخية، و**الرابعة** لعنار أو إنار م. عن المرابطين نُشرت بالقاهرة إلا أنه لم يذكر تاريخ النشر، ولا مكان الطباعة. كما اعتمد 9 دراسات عربية مكتوبة باللغة الفرنسية. أما باقي الدراسات، فكانت غربية استشراقية احتلت النصيب الأكبر. ومن غريب بيبليوغرافيا هذا الكتاب الذي نُشر عام 1989 أن نجدها تتضمن بحوثًا نشرت في عامي 1990 و1991 للمؤلّف ذاته! ثم إن كيف استطاع الباحث الحصول على رسالة مرقونة من القاهرة، ولم يتمكن من الاطلاع على إصدار محمود؟ مع أنه يشير في مقدمته إلى قلّة البحوث

عن المرابطين، ولا يشير إلا إلى عموميات شارل أندريه جوليان (Ch.-A. Julien) وهنري تيراس (H. Terasse). ويشير بعد ذلك إلى مؤلَّف خاسينتو (المرابطون) الذي صدر في عام 1956، ويقول عنه إنه «أول دراسة مفصَّلة عن حكام لمتونة». كما أنه يذكر في مقدمته أن أيًا ممن سبقوه من أولئك المؤرخين لم يركز على الجانب الديني للحركة، ولذلك لم يكن ما قدمه لاغارديريه صحيحًا لأنه لم يطلع على البحوث العربية – مثل ما سبقت الإشارة إليه – التي وقفت على الجانبين السياسي والديني، بما في ذلك عدد من المقالات التي كتبت عن المرابطين. لذلك لا يتضمن الكتاب جديدًا عن المرابطين سوى أنه مكتوب باللغة الفرنسية، فهل ينظر إلى الأمر على أنه إنجاز وطني فرنسي لغياب وجود مؤلفات عن المرابطين باللغة الفرنسية؟ وتنقص العمل كثير من المعلومات تتضمنها المصادر التي أغفلها والتي اعتمد جزءًا منها محمود وبن حمادي من قبل.

في عام 1998، أي بعد أحد عشر عامًا من صدور مؤلَّفه السابق عن المرابطين، نشر الباحث ذاته مؤلفًا آخر بعنوان: *Les Almoravides et Le Djihad Andalou* (المرابطون والجهاد الأندلسي). كان من المنتظر أن نجد فيه نصوصًا لمصادر جديدة، غير أن لائحة البيبليوغرافيا جاءت مفاجئة؛ إذ خلت من مصدر جديد ومن مصدر مخطوط، واستعمل المؤلِّف اللائحة السابقة التي كان قد قدمها قبل ذلك بأحد عشر عامًا، معتمدًا الدراسات الغربية نفسها.

كان من المنتظر أن نجد مصادر جديدة أكثر مما سبق أن اعتمد عليه محمود وبن حمادي. ونخلص إلى أن لائحة لاغارديريه جاءت ناقصة بالنظر إلى ما اعتمده محمود قبل 32 عامًا وبالنظر إلى ما اعتمده بن حمادي من بعد فقد جاء الأمر معكوسًا تمامًا. ولهاتين الدراستين معلومات مهمة توضح لمن يطلع عليها الرؤية ومسار البحث في المرابطين. ولا شك في أن الاطلاع على هاتين الدراستين كان سيغير مسار بحث لاغارديريه ويفيدانه بما استجد من مصادر وبحوث يظهر أنه لم يكن على علم بها. كما أنه لم يعتمد على ما كتبه محمد عبد الله عنان في عام 1964 عن المرابطين في الأندلس. ولذلك جاءت اللائحة في أغلبيتها العامة مطابقة لما نشره في عام 1989؛ ذلك أن الاطلاع على الدراسات الحديثة وضرورته يجعلان الباحثين يذهبون إلى أبعد مما تم التوصل إليه من قبل، أو يجعلانهم يصححون

معلومات أو رؤية أو توجه. هذا وقد اعتمد الباحث الفرنسي دراسة أورفو، كما اعتمدها بن حمادي قبله، لكنه أغفل الدراسات العربية التي تناولت ميدان بحثه. وأبقى على مؤلَّف محمد عبد الهادي شعيرة وما نشره مراد علي عن عبد المومن في حوليات كلية الآداب في الجزائر. وأسقط رسالة الدكتوراه عن المرابطين لمحمود، ولذلك يتساءل المرء أمام هذه الوضعية عن الجديد الذي يمكن أن تقدمه دراسة لم تعر اهتمامًا لجوانب من ضروريات البحث، ولا كلفت نفسها البحث عن المصادر الجديدة والدفينة.

في عام 1993، صدر كتاب لإبراهيم القادري بوتشيش بعنوان: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع - الذهنيات - الأولياء** درس فيه جانبًا أنثروبولوجيًا واجتماعيًا من ذهنيات المجتمع والأسرة والزواج وتربية الأطفال والأكل، بما في ذلك ما كان في المجتمع من خرافة وسحر وشعوذة، ثم ظاهرة التصوف والأولياء. وفي عام 1998 نشر الباحث نفسُه مؤلَّفًا آخر عن مجتمع الغرب الإسلامي بعنوان **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس في خلال عصر المرابطين**، فصّل فيه، كما جاء في المقدمة، «تسليط الضوء على مكونات المجتمع في المغرب والأندلس من حيث عناصره الإثنية والطائفية وخريطته الديموغرافية وبنائه الطبقي وتكوينه القبلي». وكلا المؤلفين جزء من رسالة دكتوراه الدولة التي قدمها الباحث في دراسة أصيلة اعتمد فيها 520 مرجعًا مخطوطًا ومطبوعًا من مصادر ودراسات حديثة، فاعتمد 77 مصدرًا مخطوطًا و163 مصدرًا مطبوعًا و278 دراسة حديثة فيها، 87 دراسة بلغات أجنبية، من القرن التاسع عشر: مثل ما نشره ماسلاتيري (Maslatrie) بين عامَي 1866 و1875، إلى ما صدر في الثمانينيات، بما في ذلك ما نشره لاغارديريه وأورفو، ولا نجد في الدراسات الغربية ما يشابه هذا العمل المتميز. وأنا لم أعثر على باحث غربي اعتمد هاتين الدراستين أو إحداهما، مع أنهما مرجعان لا غنى عنهما لمن يبحث في تاريخ المرابطين وفي الحياة الاجتماعية في تاريخ المغرب والأندلس، فكانت الجدة في الموضوع في حد ذاته والميادين المعرفية التي يرتبط بها، وفي طريقة تناوله بالمناهج الحديثة وفي المسح البيبليوغرفي الذي قام به.

في عام 2004، صدر لعبد الإله بنلمليح مؤلَّف بعنوان **الرق في بلاد المغرب والأندلس**، وهو بحث آخر عن التاريخ الاجتماعي زمن المرابطين والموحدين في القرنين 5-6 هـ 11-12م. واعتمد فيه الباحث ثلاثة عشر مخطوطًا و169 مصدرًا مطبوعًا و72 دراسة غربية، بما في ذلك المعربة منها و99 دراسة عربية، بما في ذلك المكتوبة باللغات الأوروبية. تناول فيه مصدر الرق ووضعية الرقيق ودورهم في الحياة الاجتماعية وفي الاقتصاد والسياسة، كما تناول دورهم الثقافي. ويشكّل المؤلف مرجعًا لا غنى عنه في التاريخ الاجتماعي، وما يرتبط بالرق في العالم الإسلامي وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، فكانت الجدة مرة أخرى في الموضوع في حد ذاته وفي الميادين المعرفية التي يرتبط بها وفي دراسته بالمناهج الحديثة وفي المسح البيبليوغرافي الذي قام به.

ثانيًا: ملاحظات وتقويم

ينجلي للناظر درجة تميز البحوث العربية من الغرب الإسلامي، أكان ذلك في اختيار الموضوعات المدروسة أم في المسح البيبليوغرافي الذي تنهجه. ولا يخلو أي منها من التنقيب عن المخطوطات واستعمال المصادر بأنواعها المختلفة، من حوليات وطبقات ونوازل وفقه وجغرافيا وأمثال شعبية وأدب سياسة وكتب طب وتصوف ودواوين شعر، وأغلب الأدبيات التي ربما تحوي معلومات مفيدة[3]، كما أنها تتبع المؤلفات الحديثة الصادرة باللغات الأوروبية مما أنتجته الدراسات الغربية. وتأسيس الأعمال على هذا المنوال مكّن هذه البحوث، إضافة إلى استعمال المناهج التاريخية الحديثة، من إخراج مؤلفات مرجعية أصيلة، تجعل البحث التاريخي في الغرب الإسلامي يعيد النظر في الإنتاج الاستشراقي الغربي بأطروحاته وملاحظاته واستنتاجاته، وهذا ما نجده في أغلب الإصدارات الحديثة التي لا تتمتع بمستوى واحد من قبيل النماذج السابقة.

---

(3) نظمت الجمعية المغربية للبحث التاريخي ندوة بعنوان: «50 سنة من البحث التاريخي بالمغرب»، وقد نشرت أعمال هذه الندوة في: **مجلة البحث التاريخي**، العدد المزدوج 7-8 (2009-2010)، وجرى الوقوف في البحوث المقدمة على ما حقّقه المؤرخون المغاربة في ميادين البحث العلمي التاريخي وفي المناهج المتّبعة.

ينعدم وجود هذا النوع من البحوث في الدراسات الغربية التي بقيت محصورة في طريقة تعاملها مع الغرب الإسلامي، فانحسرت في جل اهتماماتها في ما دشنته بدايات حركة الاستشراق[4] من حديث عن الأمور السياسية والإدارية أو القضايا المذهبية أو الإثنية، من قبيل ما رُوِّج له في قضية العرب والبربر، أو ما هو مرتبط بالعلاقات بين المسلمين والمسيحيين مما نجده في تقارير العسكريين، وغير ذلك من الكتابات التي خدمت الحركة الاستعمارية الفكرية والعسكرية. ومع أهمية هذه الموضوعات وما سبقها في إثارة مسائل مرتبطة بميادين البحث العلمي والتاريخي، فإن تلك الإصدارات يعتورها نقص مصدري واضح لا يزال مهيمنًا على البحوث الغربية إلى يومنا هذا، لأن تلك الدراسات لا تدقق في استعمال المصادر؛ فجميع النماذج التي سبق ذكرها أغفلت عددًا من المصادر الأساسية في دراسة الموضوع. ويُعَدّ هذا الأمر قاسمًا مشتركًا بين البحوث الغربية، سواء في النماذج التي سيقت أو في غيرها. كما أنها لا تعير اهتمامًا للمخطوطات التي تستعملها الدراسات العربية بشكل عادي، مع العلم أن التوسع في استعمال المصادر يغْني البحث ويزيد من موثوقيته ويدعم صلابته، علاوة على عدم اهتمامها بالدراسات العربية الأصيلة التي أضحت لها مكانة مميزة في البحوث العلمية التاريخية. وسواء أكانت البحوث منشورة أم مرقونة، فإن جانبًا منها بات يشكّل مراجع لا غنى عنها في البحث التاريخي في الغرب الإسلامي. غير أن الدارسين الغربيين قلما يعتمدون ما توصل إليه زملاؤهم العرب لأسباب ربما يصعب فهمها، على الرغم من نداءات بعض الباحثين الغربيين من جيل المستشرقين بضرورة التعاون بين الباحثين العرب والباحثين الغربيين[5]. غير أن الدارسين من الغربيين، وفي جل الحالات إن لم يكن فيها كلها، لا يعيرون البحث التاريخي العربي ما يستحقه بما توصل إليه؛ فالبحوث الغربية لا تعتمد إلا البحوث الغربية، والظاهر أن الهوة اتسعت بين الجانبين. ولذلك، ينذر التواصل، إن لم

(4) انظر ما قدّمه سالم حميش عن صورة المغرب الوسيط في التنظير الاستشراقي، في: المغرب في الدراسات الاستشراقية: الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، أكاديمة المملكة المغربية، مراكش، شوال 1413هـ - نيسان/ أبريل 1993، ص 75-89، لإضفاء المشروعية على الاستعمار الفرنسي للمغرب.

(5) Claude Cahen, *Introduction à l'histoire du monde musulman médiéval, VIIe-XVe siècle* (Paris: Maisonneuve, 1982), p. 10.

نقل ينعدم، من الجانب الغربي، ولا نجده إلا في اتجاه واحد. وهذا التواصل من جانب واحد حاصر البحث التاريخي الغربي في مجاله من دون أن يتعرف إلى ما كتبه أهل الدار.

الخلاصة أننا نجد فرقًا واضحًا بين الدراسات العربية والغربية؛ فالحالة التي عليها الدراسات الغربية بما تنتجه من بحوث يصعب عليها تقديم بحوث أصيلة تبتعد عن الإرث الاستشراقي في أيامه الأولى. ولذلك نجد اليوم نفورًا عند الغربيين، أو على الأقل عند طائفة منهم، من استعمال تسمية الاستشراق أو مستشرق[6]. كما أن تلك الكتابات قلّما تعتمد المناهج التاريخية التي تُستعمل لدراسة التاريخ الغربي على المنوال الذي سلكه أورفو، وكأن تلك المناهج عندهم خاصة بدراسة التاريخ الغربي فحسب، في الوقت الذي نجد فيه عددًا من الباحثين العرب يوظفون تلك المناهج الحديثة في دراساتهم، كما فعلت النماذج السابقة. كما أننا نجد الجامعات الغربية لا تدمج التاريخ الإسلامي في أقسام التاريخ، ولا تدرسه بها، بل تجعل له مؤسسة خاصة أو قسمًا خاصًا يطلق عليه، بحسب الدول، إما «الإسلاميات» وإما «الدراسات الإسلامية»، مع أن البحث في الإسلاميات يلامس مجموعة من العلوم من تاريخ وفلسفة واجتماع وأنثروبولوجيا وقانون وسياسة وعلاقات دولية واقتصاد، وغير ذلك.

كان ما قدمه مكسيم رودنسون في هذا الباب مهمًا جدًا بالنسبة إلى الدراسات الاستشراقية الغربية وطريقة تعاملها مع الموضوع وتناولها للاستشراق. ويشكّل ما تناوله هذا الباحث في عرضه في مؤتمر المستشرقين في لايدن عام 1976 تقريرًا مدققًا عن وضعية الدراسات الغربية والاستشراق والمستشرقين آنئذ، غير أن الحالة لم تتغير حتى الآن، بل ازدادت تفاقمًا. ولو اعتُبرت آراؤه وعُمل بها لما وصلت الدراسات الغربية إلى الحالة التي هي عليها الآن. ولربما لم يكن من الدواعي لكتابة جوانب من هذا البحث. ونورد ما قاله رودنسون لأهميته بالنسبة إلى الموضوع؛ فقد استنتج في خلاصاته أمرين مهمين يتوافقان مع ما توصلت

(6) طالب كلود كاهين، على سبيل المثال، بحذف كلمة «استشراق من القاموس لأن ليس هناك إنسان شرقي وآخر غربي»، والنظر إلى البشرية بعين واحدة ولأن العلم واحد، وكان ذلك في معرض ردّه على مقال أنور عبد الملك عام 1963 الذي نشر في مجلة **ديوجين**، في: مجموعة مؤلفين، **الاستشراق بين دعاته ومعارضيه**، ترجمة هاشم صالح، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2000)، ص 36.

إليه هذه الدراسة من زاوية مغايرة؛ ففي النظرة إلى الدراسات الاستشراقية بشكل عام على أنها موضوع خاص وتخصص خاص، وهي نظرة خاطئة في منطلقها، قال: «ليس هناك استشراق أو علم صينيات أو علم إيرانيات، إلخ، هناك فحسب تخصصات علمية محددة من قبل موضوعها وإشكالياتها الخاصة، كعلم الاجتماع، وعلم السكان وعلم الاقتصاد السياسي، وعلم الألسنيات، وعلم الإناسة (الأنثروبولوجيا) وعلم الأعراق (أو الإثنولوجيا)، وفروع التاريخ العام المختلفة ...إلخ. ويمكن تطبيق مناهج هذه العلوم على الشعوب والمناطق المختلفة في فترات مختلفة عن طريق الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات هذه الشعوب أو المناطق، ولتلك الفترات»[7].

أما عن انفتاح المستشرقين على المجتمعات العلمية غير الأوروبية، فقال: «لا يزال كثير من المستشرقين سجناء الاستشراق. إنهم منغلقون على أنفسهم داخل غيتو، وهم سعداء في ذلك غالبًا. بل إن مفهوم الاستشراق نفسه ناتج عن ضرورات عملية عابرة التقى عندها العلماء الأوروبيون المتمرسون بدراسة الثقافات الأخرى. وقد يدعم المفهوم بوساطة هيمنة مجتمعهم على المجتمعات الأخرى، وشوهت هذه الحالة بقوة رؤيتهم للأشياء»[8]. وإذا كان هذا الباحث قد فطن إلى هذا الانغلاق، فإن الباحثين الغربيين، ومن ضمنهم المتخصصون في الغرب الإسلامي، لا يزالون منغلقين على أنفسهم ولا ينظرون إلى ما كُتب من دراسات عربية. وتُعتبر الضجة التي أثارها مؤلَّف إدوارد سعيد والردود عليه دليلًا على فكرة «الغيتو» هذه، وما زال الأمر مستمرًا حتى الآن، وزادته الحوادث العالمية الراهنة حدة وتفاقمًا، مع ملاحظة تراجع أعداد الغربيين المتخصصين بهذا الميدان.

يندرج الإنتاج التاريخي عن الغرب الإسلامي ضمن اكتفاء الغربيين بما هو موجود عندهم من صناعة ومن فكر ومن إنتاج علمي. ولذلك، نجدهم لا يعتمدون في جل الحالات إلا على ما كُتب باللغات الأوروبية، ونجدهم

(7) انظر ما يخلص إليه مكسيم رودنسون في هذا الأمر في: «الدراسات العربية الإسلامية في أوروبا»، وهي المحاضرة التي ألقاها في لايدن عام 1986 في مؤتمر المستشرقين، وهي منشورة في: مجموعة مؤلفين، **الاستشراق بين دعاته ومعارضيه**، ص 72.

(8) المرجع نفسه.

يعتمدون المصادر المترجمة مع وجود النص الأصلي باللغة الأصلية. ثم إنهم لا يزالون حتى الآن يجعلون «الإسلاميات» في خانة خاصة، ولا يدمجونها في التخصصات العلمية الموجودة عندهم وعند غيرهم؛ فالاستشراق في حد ذاته ليس علمًا قائمًا بذاته لأن الموضوعات التي يدرسها مرتبطة بعلوم عدة من السليم جعْلها مع تلك العلوم، كل تخصص على حدة، وكأن حصر الدراسات العربية والغربية في خانة خاصة أدى بمن يهتم بهذا الميدان إلى أن يجد نفسه منغلقًا ضمن هذا «الغيتو».

في المقابل، نجد في الجانب العربي وضعًا غير سليم، لأن الدراسات التاريخية العربية وميادين البحث العلمي فيها لا تعنى بالدراسات التاريخية الغربية؛ فأغلبية الدراسات التاريخية العربية تنصبّ على التاريخ الإسلامي إلى غاية وقتنا الراهن، وهذا خطأ فادح في نظرة البحث العلمي التاريخي. ولا نجد في العالم العربي والإسلامي معاهد أو مؤسسات خاصة بدراسة التاريخ والحضارة الأوروبية والأميركية باستعمال الأدوات والمناهج التي يستعملونها، وبعقد مؤتمرات وندوات عنها، ومن ثم تكوين مكتبة خاصة بهذا الحقل المعرفي في التخصصات المختلفة، من تاريخ وسياسة ومجتمع وذهنيات وأنثروبولوجيا وأنطولوجيا واقتصاد وفكر وقانون وتشريع، وغير ذلك. في هذه الحالة، يمكن أن نوجّه طلابنا إلى أوروبا وأميركا لدراسة تاريخ العالم الغربي وحضارته وفكره، عوض أن نوجههم إلى هذه الدول لدراسة التاريخ الإسلامي. وعندئذ ستبرز حوارات ومناقشات بين المتخصصين، ونكون دارسي تاريخ مجتمعات أخرى لتبادل المعرفة والعلم. ولا شك في أن هذا الأمر سيؤثر في الكتابات التاريخية الغربية عن التاريخ الإسلامي. ونحن نعلم أن المسلمين كانوا روادًا في كتابة التواريخ العالمية، فلم يهتموا بتاريخهم فحسب، بل اهتموا أيضًا بتواريخ الشعوب التي حكموها. لذلك نجد المصادر الإسلامية هي في الآن ذاته مصادر للتاريخ الإسلامي ومصادر أيضًا لتاريخ تلك الشعوب. ولا شك أن الوضعية التي هي البلدان العربية والإسلامية عليها تؤثر في ميادين البحث العلمي، وهي ميادين لا ترقى إلى الدرجة التي بلغها العالم الغربي في ما يخصصه للبحث العلمي أو في ما ينتجه في هذا الميدان.

ثالثًا: نحو فهم هذه الوضعية

يثير عزوف الدارسين الغربيين عن الاطلاع على ما يصدره الباحثون في العالم العربي والإسلامي استغرابًا في الأوساط العلمية. وبهذا الموقف تسقط البحوث الغربية في خطأٍ منهجي مرتبط بالجانب البيبليوغرافي، بسبب جدة البحوث العربية وأصالتها. وكان من الممكن أن تتجنب هذه الهفوة وتكسب من ورائها وقتًا ثمينًا في إنجاز البحوث ومقارعة الأفكار والاستفادة منها. والراجح، إن لم يكن من المؤكد، أن السبب يعود أساسًا إلى مشكل اللغة لدى الدارسين الغربيين، وهو مشكل يعوق كثيرين منهم عن تتبع المصادر الأصلية وقراءة الدراسات الحديثة. وفي المقابل، لا يألو كثير من الدارسين العرب جهدًا في قراءة ما استجد من بحوث غربية بلغاتها الأصلية، فينكبّون على تعلُّم اللغات الأوروبية، من إنكليزية وإسبانية وألمانية وفرنسية، ولذلك لا تخلو بحوثهم من الاستناد إلى الدراسات الغربية، كما أنها لا تخلو من مناقشة ما توصل إليه الغربيون، فيدمجون في بحوثهم الدراسات العربية والغربية في آن واحد، وهو ما يضفي على بحوثهم ميزة خاصة تتلاقح فيها الأفكار والتوجهات والتفسيرات بين مدارس عربية وغربية، وهو ما لا نجده في الدراسات الغربية التي تحصر نفسها في مجالها.

يبرز المشكل اللغوي أيضًا في ميل عدد من الباحثين الغربيين إلى اعتماد المصادر المترجمة. ويمثّل هذا الأمر في حد ذاته منزلقًا آخر تترتب عنه هفوات كثيرة لما تحويه الترجمات من تحريف أو تصحيف أو فهم خاص للمترجم للنص الأصلي. ولا تعوض الترجمة النص الأصلي في أي حال من الأحوال، وهو نص مطبوع ومنشور ويتداوله الباحثون، وهذا المنحى في التعامل مع المصادر يُعَدّ خللًا في البحث العلمي التاريخي الغربي.

إن قضية اللغة أمر جوهري في البحث العلمي، وهي تؤثر في الشكل والمضمون بسبب الترابط بين اللغة والفكر. ويؤثر الأمر في المنهج من جانب الطرق المعتمدة في تناول المصادر وإعداد الدراسة البيبليوغرافية؛ فاللغة أداة محورية للوصول إلى المعلومات وتتبّعها والتعرف إلى كنهها، إضافة إلى ما توحي به قراءتها. ومن المستبعد إنجاز بحث في تاريخ الغرب الإسلامي من دون الإلمام باللغة العربية والانكباب على المصادر الأصلية، مخطوطها ومنشورها. ولا شك

أن قضية اللغة أساس مرتبط بجميع العلوم، ويشكل أداة محورية في البحث العلمي، فهل يمكن باحث عربي أن يدرس تاريخ أوروبا في العصر الوسيط من دون الإلمام باللغتين اللاتينية والإغريقية للاطلاع على الوثائق في الكنائس والأديار والمكتبات المتخصصة؟

للبحوث العربية ميزة أخرى لا نجدها في البحوث الغربية، وهي اعتمادها على المصادر المخطوطة والتنقيب عنها في مكتبات مختلفة في الرباط أو في الجزائر أو القاهرة أو باريس أو برلين أو غيرها. ويقل هذا الجهد، بل ينعدم، لدى الدارسين الغربيين لاكتفائهم بما نُشر من مصادر، مع أنهم كانوا من قبل سبّاقين إلى نشر عدد من المخطوطات عن التاريخ الإسلامي في إطار التوجهات الفيلولوجية الأولى التي كانت تتقن اللغة العربية. والراجح أن سبب ذلك يعود مرة أخرى إلى قضية اللغة والجهد الذي تتطلبه قراءة المخطوط وفك الخط الذي كُتب به. وترتبط قضية اللغة في هذا المقام أيضًا بأمر آخر ضمن الجانب المصدري، وهو تنوع المصادر التي يعتمدها الباحثون العرب، من تاريخ وفقه وحديث ونوازل وكتب مناقب وطبقات وكتب أدب ودواوين شعر وكتب طب وجغرافيا، وغيرها مما يكون له أثر بالغ في البحث عن المعلومات التي تم التوصل إليها. إلا أن هذا الحرص على تنوع المصادر قلما نجده في الدراسات الغربية، لأنه يتطلب معرفة لغوية عميقة؛ فلكل نوع من أنواع المصادر لغته الخاصة ومصطلحاته التي يستعملها وأسلوبه الخاص. ومن الغريب أن نجد باحثين يرومون التخصص في جوانب من التاريخ الإسلامي على وجه العموم وتاريخ الغرب الإسلامي على وجه الخصوص لا يقرأون اللغة العربية، وإذا كانت لهم معرفة بها فإنهم لا يتقنونها ولهم معرفة محدودة بها. وسبق لإدوارد سعيد أن أكد هذا النقص بأن أعطى مثالًا عن إرنست غيلنر، أحد الأنثروبولوجيين الذين يكتبون عن المغرب ولا يفقه شيئًا عن اللغة العربية، فيقول: «... ويكتب عن المغرب بسطوة وبدرجة فاضحة من التعميم ... ولا أحد يتحداه»[9]. كما سبق لي أن التقيت دارسين يبحثون في تاريخ الأندلس لا يقرأون اللغة العربية. والظاهر أن هذا الأمر - أي الجهل باللغة العربية - بات سمة تتفاقم في أوساط

(9) إدوارد سعيد، **تعقيبات على الاستشراق**، ترجمة وتحرير صبحي حديدي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1996)، ص 156-157.

الباحثين الغربيين المعاصرين، فلا نجد اليوم باحثين على الطراز الذي كان عليه الرواد الأوائل لحركة الاستشراق!

رابعًا: مكانة الإرث الاستشراقي في البحث العلمي التاريخي

ظهر، إذًا، أن الإرث الاستشراقي يشكّل قاسمًا مشتركًا في الدراسات الغربية والعربية. أما في أمر المصادر وما أنجز من دراسات حديثة، فثمة اختلاف بيّن. وللإرث الاستشراقي تأثير في الرؤية والتصور، وهو تأثير يظهر بوضوح في البحوث العربية والغربية على وجه العموم، وهذا ما جرى التوصل إليه في ما سبق الوقوف عليه من دراسات في هذا المقام. وسبق لأحد الباحثين أن أكد ذلك، فقال: «باستمرار الحضور القوي لأطروحات الفكر الاستشراقي الفرنسي المعاصر في نظرته إلى المغرب ورسم صورته»[10].

إن الأمر الذي لا خلاف فيه هو أن الإنتاج الاستشراقي صيغ وفق رؤى استعمارية واستعلائية خدمت توجهات خاصة؛ إذ انطلقت الدراسات الاستشراقية من عصر حكمته عوامل سياسية واقتصادية وفكرية أثرت في الإنتاج الفكري، في وقت كانت فيه المصادر قليلة وغير معروفة. وكان لتلك الدراسات جوانب مفيدة، فنشرت عددًا من المصادر المخطوطة ودرست موضوعات متنوعة من التاريخ الإسلامي كانت محفزًا للباحثين العرب في بحوثهم[11]. فهل ما زال الإرث الاستشراقي يشكل مرجعًا لا محيد عنه؟ وهل ما زال من وجهة نظر البحث العلمي صالحًا للاعتماد في ما ينجز اليوم من بحوث، أو على الأقل ينبغي الاستئناس به لمعرفة التطور الذي عرفته البحوث؟

---

(10) سعيد بنسعيد العلوي، «صورة المغرب في الاستشراق الفرنسي المعاصر،» ورقة مُقَدّمة في: المغرب في الدراسات الاستشراقية: الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، أكاديمة المملكة المغربية، مراكش، شوال 1413 هـ - نيسان/ أبريل 1993 م، ص 58.

(11) في قضية نشر المصادر وكيفيتها وطريقة تحقيقها، أشير هنا إلى ما كتبه إبراهيم القادري بوتشيش عن إشكالية التحقيق الاستشراقي للتراث الأندلسي، في: **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (تطوان)، العدد 6 (1993)، ص 103-112، وعلي بن إبراهيم النملة، **إسهامات المستشرقين في نشر التراث العربي الإسلامي: دراسة تحليلية ونماذج من التحقيق والنشر والترجمة** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1996).

إن اعتماد الدراسات الاستشراقية التي كُتبت عن الغرب الإسلامي في بداية القرن العشرين وأواسطه أمر ينبغي الوقوف عنده، سواء عند العرب أو عند الغربيين، خصوصًا في ميدان البحث التاريخي. فنحن نجد دراسات حديثة ومعاصرة ما فتئت تنظر في دراسات نُشرت في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، بل هناك من يذهب حتى إلى أواخر القرن التاسع عشر. وبالنظر إلى الوضع الراهن من جانب المناهج وأدوات البحث، وإلى الخلفيات التي كُتبت من ورائها تلك البحوث، فإن ما تقدمه أضحى متجاوزًا من دون شك، وينبغي ألّا يُعتبر إلا لمعرفة التطور الذي طرأ على فكرة من الأفكار أو على ميدان من الميادين. أما أن تُتَّخذ مرجعًا، فهذا أمر ينبغي إعادة النظر فيه، ولا فائدة ترجى منه لا عند مناقشة الآراء ولا عند مناقشة التفسيرات والتخريجات. إن حالة الدراسات الغربية حتى وقتنا الراهن يصعب عليها تقديم بحوث أصيلة تبتعد عما وقر في الأذهان عن الحركة الاستشراقية وإرثها اللذين تتمسك بهما في بحوثها وكأنها باتت نوعًا من المصادر التي لا محيد عنها في البحث، وهذا ما يؤكد مرة أخرى فكرة الانغلاق. ثم إنه يصعب من جانب آخر فهم سبب اعتماد الباحثين العرب على هذا الإرث على عواهنه (؟؟)، فهل هي مركزية الغرب، أم من سبقوهم في الكتابة وفي المناهج، أم هي شعور بالتبعية، أم الظن بأن ما يكتبونه أدق وأفضل؟

في بادئ الرأي، ليس من السليم أن ننكر التراكم الإبيستمولوجي الذي قدمته الدراسات الاستشراقية، زيادة على أن الاستشراق بصفة عامة شكّل في حد ذاته موضوعًا انكب عليه كثير من الدارسين العرب، فكتبوا عنه، وكانت لهم مواقف متباينة منه[12]؛ فالدراسات العربية عن الغرب الإسلامي لا تألو جهدًا في البحث والتنقيب عن الموضوعات وعن أدوات البحث، وتترصد ما استجد من دراسات غربية. ولذلك تأتي بحوثها رفيعة المستوى، فارضة نفسها في ميدان البحث العلمي التاريخي. لكن الدراسات الغربية بقيت محصورة في جل الأحوال في مجالها، لا من حيث الاعتماد على ما أنتجته الحركة الاستشراقية ولا من حيث النقص المصدري الذي يُعَدّ سمة مشتركة في ما بينها. ولم يكن اطلاع بعضها على الدراسات العربية إلا قليلًا ومحدودًا جدًا، ما جعلها بعيدة كل البُعد عن

(12) انظر ما جمعه علي إبراهيم النملة من دراسات عربية عن الاستشراق في: علي إبراهيم النملة، **الاستشراق والإسلام في المراجع العربية** (الرياض: بيسان للنشر، 1430هـ/ 2010م).

التعرف إلى المستوى المتميز للبحوث العربية، لا من حيث المناهج ولا من حيث موضوعات البحث. لذلك، يظهر أن الباحثين الغربيين يكتبون لأنفسهم بعضهم مع بعض، وهذا ما يُعَدّ خللًا في البحث العلمي. وسبق لأحد الباحثين العرب أن قال في مؤلَّف له عن الحركة الاستشراقية: «المستشرقون لا يكتبون لنا»[13]، وإنهم بكتاباتهم تلك كان عليهم أن يكتبوا للبحث العلمي التاريخي، فيكون ذلك أفيد للجميع، لكنهم كتبوا وفق رؤى استعمارية واستعلائية. ويُحتمل أن يكون ذلك وراء انغلاقهم على أنفسهم وعدم الاستفادة من الدراسات العربية المتميزة، وهذا ما يجعلنا نتساءل: لمن يكتب الغربيون؟ ولماذا يكتبون عن التاريخ الإسلامي بشكل عام وعن تاريخ الغرب الإسلامي بشكل خاص؟ وفي هذا المقام أستحضر ما قاله رودنسون، وهو يقدم صورة عن الوضعية التي كانت عليها الدراسات الغربية، ويستشرف مستقبلها: «إن هذه الاتجاهات الإيجابية موجودة بكل تأكيد. ونلاحظ بشكل عام أن دخول أجيال الباحثين الشباب إلى الساحة سوف يقويها. ولكن الصورة البانورامية العامة لا تدعو إلى التفاؤل بالشكل الذي كنا نتوقعه»[14].

خلاصة

نقدم هنا مثالًا للدراسات العربية والغربية الحديثة التي صدرت منذ وقت قريب، في سياق فهم تلك الوضعية، وفي سياق الإرث الاستشراقي وما توقعه رودنسون، للتشديد على واقع العلاقة بين الجانبين في البحث التاريخي عن الغرب الإسلامي:

– في عام 2013، صدر لـباسكال بوريسي (P. Buresi) وهشام العلوي كتاب بعنوان: *Gouverner l'empire* (نظام حكم الإمبراطورية)[15]، نشرا فيه

(13) محمد عبد العظيم الديب، **المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي**، كتاب الأمة 5 (الدوحة: [د. ن.]، 1411هـ)، ص 51–54.

(14) ماكسيم رودنسون، «الدراسات العربية الإسلامية في أوروبا، وهي المحاضرة التي ألقاها في لايدن عام 1986 في مؤتمر المستشرقين»، في: مجموعة مؤلفين، **الاستشراق بين دعاته ومعارضيه**، ص 70–71.

(15) Pascal Buresi et Hicham EL Aallaoui, *Gouverner l'empire: La nomination des fonctionnaires provinciaux dans l'empire Almohade* (Maghreb: Casa de Velazquez, 2013).

وثائق موحدية من مخطوط بالخزانة الحسنية في الرباط، مع ترجمته ودراسة مطولة عن الموحدين. وسبق لأحمد عزاوي أن نشر هذه الوثائق عام 1995 في «رسائل موحدية مجموعة جديدة»، ويُذكّر مؤلفا الكتاب بعمل المستشرقين الأوائل في الجانب الفيلولوجي. ويوحي الجهد الذي بذل لمعرفة عميقة باللغة العربية، لأنه في ملاحظاته التقديمية للترجمة تحدث بصيغة المفرد – في ما اعترضه عند الترجمة ص255-256، في تدقيق اللغة والترجمة، معتمدًا على ما توصل إليه عزاوي.

اعتمد المؤلِّفان وثائق مدينة بيزا، ومخطوطًا واحدًا غير الذي حُقق وتُرجم. أما الدراسات العربية، فوصلت إلى 39 دراسة، أي أكثر مما اعتمدته النماذج السابقة، وهذا ما يوحي بمزيد من الاهتمام بما يكتبه أهل الدار، إلا أنها قليلة إذا ما قورنت بالدراسات الغربية التي اعتمداها. وبُذل جهد كبير في الترجمة التي تشكّل العنصر الجديد في هذا المؤلف. أما اختيار دراسة نظام حكم الموحدين، فلا يحمل أي جِدة، ولا سيما في الطريقة التي تناولا بها الموضوع. لذلك، فلئن كان الهدف من هذه الدراسة إطلاع الباحثين الفرنسيين على محتوى هذه الرسائل، فهذا أمر مقبول. ويتساءل المرء: لماذا بُذل هذا الجهد كله في إصدار ترجمة لنص بالعربية منشور ومحقَّق من قبل، مع أن الترجمة لا تغني بأي حال من الأحوال عن الاطلاع على النص الأصلي؟

أما ما قُدِّم الكتاب به، فيشكل أمرًا مهمًا جدًا بالنسبة إلى الموضوع الذي نقف عليه، لأنه يوضح جانبًا أساسًا من توجهات الدراسات التاريخية الغربية ومستواها، ويساعد على فهم موقفها وعلاقتها بالدراسات التاريخية العربية. يقول الباحثان: «على الرغم من، أو بسبب التاريخ المشترك بين فرنسا وأفريقيا الشمالية، وهو تاريخ كان في أغلبه مؤلمًا، فإن المغرب الوسيط (يعني الغرب الإسلامي) لم يحظ بمساعدة وميزات أفضال البحث العلمي الفرنسي في خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وبما أنه لم يتم تجديد التراكيب التاريخية الكبرى التي كُتبت في قالب استعماري قبل نصف قرن من الزمن، فقد جاء هذا المؤلَّف لتجديد الدراسات المغاربية. ويرمي إلى ملء النقص في قلة معارفنا عن أنظمة الحكم الوسيطية في الجانب الغربي للبحر المتوسط». إن ما قيل مثير للاستغراب، وربما أكثر من ذلك، ويظهر فيه بجلاء ما سبق ذكره من نظرة استعلائية واستعمارية.

ويسير ضد ما نادى به رودنسون الذي صدق ظنه. كما أن هذا القول وهذا البحث في حد ذاته يُبرزان بجلاء الانغلاقَ الذي نجده عند الباحثين الغربيين، على الرغم من أن البحث شارك فيه باحث مغربي. ويشهد على ذلك عدم تضمّن البحث أي جديد مقارنة بما كُتب من دراسات عن الموحدين، من قبيل ما قام به أحمد موسى وحسين بولقطيب ومحمد المغراوي، وغيرهم. ولذلك يتساءل القارئ عن طبيعة هذا التجديد في هذه الدراسة؟

في المقابل، صدر في عام 2014 لعز الدين جسوس كتاب بعنوان: **موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين**، اعتمد فيه الباحث، في اللائحة الطويلة التي يثبتها، على 15 مخطوطًا و43 دراسة غربية. وللمؤلّف دراسة أصيلة في ميدان البحث العلمي التاريخي وفي علم الاجتماع السياسي، لأنه يدرس موقف «الرأي العام» من السلطة السياسية في علاقة بين الاجتماعي والسياسي، مبرزًا الأمور التي كانت تتحكم في تلك العلاقة، وموقف الرعية من سياسة الدولة من دون إغفال حرية التعبير والرأي. وهي ميادين جديدة للبحث باستخدام المناهج التاريخية الحديثة على نحو نماذج الدراسات العربية السالفة الذكر. أما ما جاء في تقديم الكتاب، فيقول: «... إذ لم يسبق للدراسات التاريخية في العالم العربي أن تفطنت إلى أهمية الكشف عن موقف 'الرأي العام' من الحاكم، فإذا كان هذا الاتجاه قد برز في المدرسة الغربية، فأحسب أن مثل هذا الموضوع يشكّل بالنسبة إلى فضاء البحث التاريخي العربي – على الأقل – اتجاهًا جديدًا تم استثماره وتوظيفه لأول مرة بشكل يغني معارفنا التاريخية».

إنه لبون شاسع بين من يدّعي تقديم «أفضال البحث الفرنسي» لدراسة تاريخ الغرب الإسلامي بأدوات بحث، من موضوع ومناهج معروفة وكلاسيكية مرتبطة بالحقبة الاستعمارية، ومن يهدف إلى إضافة لبنة جديدة إلى البحث العلمي التاريخي العربي، انطلاقًا من الموضوعات ومن المناهج الحديثة المتَّبعة والأدوات المعتمَدة.

إن عزوف الدارسين الغربيين عن الاطلاع على البحوث العربية يثير في الآن ذاته استغرابًا وتساؤلات. ويمكن القول بسذاجة رأي، إن الأمر يعود أساسًا إلى النقص الحاصل في الجانب اللغوي، ولنا أن نتساءل: هل يعتمد الدارسون

الغربيون المصادر بكل أنواعها والبحوث العربية، خصوصًا البحوث العربية المتميزة - علمًا بأن ما يصدر من بحوث ليست بالمستوى نفسه - إذا ما تجاوزوا المشكل اللغوي، لأنها أفيد وأعمق وبها من الأصالة ما يجعلها في مرتبة الريادة؟ أما عوائد هذا الاعتماد، فستؤدي إلى تلاقح الأفكار والتعرّف إلى رؤى ومواقف وتفسيرات تختلف عما استقر في البحوث الغربية أو تتفق معه، على الرغم من نقص في ما تعتمده من مصادر ودراسات حديثة في بحوثها.

المراجع

1- العربية

الديب، محمد عبد العظيم. **المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي**. كتاب الأمة 5. الدوحة: [د. ن.]، 1411هـ.

سعيد، إدوارد. **تعقيبات على الاستشراق**. ترجمة وتحرير صبحي حديدي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر/عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1996.

مجموعة مؤلفين. **الاستشراق بين دعاته ومعارضيه**. ترجمة هاشم صالح. ط 2. بيروت: دار الساقي، 2000.

النملة، علي بن إبراهيم. **الاستشراق والإسلام في المراجع العربية**. الرياض: بيسان للنشر، 1430هـ/ 2010م.

______. **إسهامات المستشرقين في نشر التراث العربي الإسلامي: دراسة تحليلية ونماذج من التحقيق والنشر والترجمة**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1996.

2- الأجنبية

Brisson, Thomas. «La Critique arabe de l’orientalisme en France et aux Etats unis: Lieux, temporalités et modalités d'une relecture.» *Revue d'anthropologie des connaissances*. vol. 2. no. 3 (2008).

Buresi, Pascal et Hicham El Aallaoui. *Gouverner l’empire: La nomination des fonctionnaires provinciaux dans l’empire Almohade*. Maghreb: Casa de Velazquez, 2013.

Cahen, Claude. *Introduction à l’histoire du monde musulman médiéval, VIIe-XVe siècle*. Paris: Maisonneuve, 1982.